

والجهات التي تبدي استعدادا عمليا للعمل بموجبه، أي أنها معايير تتوافق مع تصورات تلك الجهات معاً، وهي التي تمثل معا المنظومة الغربية وتيارات التغريب..

ب- أما إن أعطي بعض تلك الأعمال عنوان «خصوصية»، ما، قطرية مصطنعة، أو «شرق أوسطية»، مبتكرة، أو قومية إقليمية، أو حتى إسلامية جامعة.. فلن يغير ذلك شيئاً، ذلك أن المعايير المقررة تحت تلك العناوين، ستبقى محدودة بما يتوافق من مضامينها الحقيقية أو المزيفة، مع منظور المنظومة الغربية إليها وتعريفها لها، كي يوجد «الوطني العراقي» بموازين المعتقالات الأمريكية، و«الفاشي الفلسطيني» بشهادة الاغتياالات الإسرائيلية، والقومي العربي الواقعي بأدلة التبعية الغربية، والإسلامي الذي يفقد صلاحية حمل هذا العنوان ابتداءً إلا من باب التلطيغ والتزييف والتزوير..

ت- ولا يمكن خارج هذا النطاق تثبيت معايير أي عمل «إصلاحي» وفق منظور ذاتي لأصحاب العلاقة المعنيين بتلك التقسيمات المتعددة، ابتداءً من المستوى الجزئي داخل القطر الواحد، وانتهاءً بالمستوى الإسلامي الجامع، ويكفي التذليل على ذلك بعنوان المشروع نفسه وهو بتجنب كلمة «العالم» أو «الوطن» أو «المنطقة»، الإسلامية، أو «البلدان» العربية والإسلامية، أو سوى ذلك من التسميات، المتوافقة على الأقل مع المعطيات التاريخية والمصير الحضاري المشترك، والأسهل قطعاً في الصياغة، بالمقارنة مع تلك الكلمات المبتكرة تبعاً لمنظور مدروس، يمتد مدها مما قبل «سايسك بيكو» إلى ما بعد «مشروع الإصلاح الأمريكي»، من مثل تعبير «الشرق الأوسط الموسع» أو الكبير.. والشمال الإفريقي..

رغم ما سبق ليس جوهر المشكلة في موافقة قمة الثمانية على المشروع الأمريكي أو عدم موافقتها، بقدر ما هو في «غياب» أصحاب الشأن في هذا المشروع، وليس المقصود هنا الغياب عن قمة عربية أو إسلامية أو دولية، إنما الغياب عن ساحة صناعة الحدث واتخاذ القرار، منفردين ومجتمعين.

وبغض النظر عن توظيف هذا الشطر من حصيلة القمة لأغراض معركة انتخابات الرئاسة الأمريكية، من المهم التأكيد أن هذه القمة توزع واقعياً لبداية «متشعبة» لنقلة نوعية في المراحل المتعاقبة لمسيرة حملات التغريب منذ أكثر من قرن كامل، وتفرغ مواجهتها، بمتابعة طريق الصحة الذاتية عقيدة وفكرًا، وميلاد الاعتماد على الطاقات الذاتية كما في فلسطين والعراق، فهذا الطريق هو الذي أوصل إلى إخفاق حملات سابقة، وانتشار روح الصمود والثقة بالتحرك، هذا مع ضرورة العمل المتواصل للارتقاء بمستوى الجهود المبذولة على هذا الطريق، إلى الحد الكافي للاستجابة لمتطلبات المرحلة الجديدة على المستوى المحلي والإقليمي والدولي. ■

المنية ذاتها وفق الإرادة السياسية الأجنبية أيضاً. الواقع أن السؤال المطروح في القمة لم يكن مطروحاً بصدد القبول أو عدم القبول بهذه المعادلة العرجاء، إنما هو عن «كيفية الإخراج المناسب»، وعن نوعية «الإرادة السياسية الأجنبية»، التي تعمل على فرض إملاءاتها، هل تكون أمريكية خالصة، أم غربية بزعامة أمريكية.

إن اتخاذ موقف مشترك في قمة الثمانية رغم استمرار الخلاف على بعض التفاصيل، يعني تبني خطوات تنفيذية يمكن أن تسبب المزيد من المخاطر على البلدان العربية والإسلامية جميعاً، ليس على مستوى الأنظمة فقط، وفي مقدمة هذه المخاطر:

١- ربط سائر المشاريع الصغيرة التفصيلية في مختلف الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والتأهيلية والإعلامية وغيرها، ربطاً وثيقاً بعملية التواصل المباشر، ما بين أجهزة التوجيه من القوى الدولية، لا سيما الولايات المتحدة الأمريكية، وبين الفعاليات «الداخلية»، القائمة على تلك المشاريع، المستعدة للتصرف وفق هذا التوجيه، فإن حصل التلاقي بينها وبين الحكومات أيضاً، استمرت الأمور على أوضاعها الراهنة مع ازدياد ترسيخ الهيمنة الأجنبية، وإن لم يحصل هذا التلاقي، تحولت الفعاليات «الداخلية» المعنية إلى قوة معارضة داخلية بدعم خارجي، أي لترسيخ الهيمنة الأجنبية أيضاً ولكن بطريق آخر..

٢- «عدم فرض إصلاح من الخارج» سيتحول على أرض الواقع إلى دعم حكومات بعينها، وتيارات داخلية بعينها، تتفاعل وتعاون مع «الأجنبي»، وتصنيف أخرى تتمتع أو تمانع، فلا تتلقى «الدعم»، بل تتعرض للضغوط الخارجية بمشاركة محلية وإقليمية، وهذا ما سيعزز أسباب الخصومات والصدامات والصراعات في المنطقة وفي كل بلد على حدة.

٣- تركيز المشروع على ما أسماه تفرّد كل بلد على حدة بخصوصيته، يعني على أرض الواقع دعم أسباب التمرد القطري القائم حالياً، وزيادة العراقيل أمام أي تحرك جماعي، بإصلاح أو دون إصلاح، بصورة تركز على الخصوصية الوحيدة المشتركة بين سائر دول المنطقة، وهو خصوصية الإسلام ديناً وحضارة، وتاريخاً مشتركاً ومصيراً مستقبلياً مشتركاً.

٤- إن متابعة تفاصيل ما وافقت عليه قمة الثمانية من صياغة معدلة للمشروع الأمريكي تؤكد:

أ- أن معايير أي عمل تحت عنوان «الإصلاح»، في مختلف المجالات السياسية، والاقتصادية، والمالية، والأمنية، والاجتماعية، والفكرية، والتعليمية، والتأهيلية.. -جميع ذلك جزء مما يقرره المشروع نصاً ويفصل فيه- هذه المعايير لا يمكن أن تكون إلا وفق الجهة التي وضعت صياغته والجهات الدولية التي تتبناه

أفغانستان، لا سيما من حيث توقيت الانتخابات المقبلة فيها قبل شهر واحد من انتخابات الرئاسة الأمريكية، لتوفير مظهر شكلي ما لتعزيز الادعاء بتعبيد «طريق الديمقراطية» في أفغانستان وجدوى الوسيلة الحربية لهذا الغرض، وتأييد القوى الدولية بعد ظهور النتائج!!

### لعبة «الإصلاح» المزعوم

النقطة الأهم في حصيلة قمة الثمانية لصالح معركة بوش الانتخابية هي ما أعطي عنوان مشروع إصلاح ما أسموه الشرق الأوسط الكبير أو الموسع والشمال الإفريقي، والمقصود كما هو معروف «المنطقة الإسلامية» برمتها.

وسبق القمة جدل واسع على المستوى الغربي حول هذا المشروع، وبدا أن غياب الدول العربية والإسلامية الرئيسية عن تلبية الدعوة إلى لقاء «شكليات دبلوماسية» على هامش القمة، سيعزز موقف الدول التي أبدت معارضتها للمشروع منذ ظهوره في صيغة «الإملاء المباشر» على حكومات المنطقة دون استثناء، إلا أن حضور بعض الدول الأضعف من حيث التأثير السياسي الإقليمي، ساهم في تعزيز انطباع آخر سبق أن تركته القمة العربية الأخيرة في تونس، والذي اتخذ محورين واضحين، (أحدهما) عدم وجود نية جادة لإصلاح ذاتي والاكتماء بالأسلوب الإنشائي التقليدي وتشكيل اللجان التسويفية.. (والثاني) عدم القدرة على الاتفاق الجماعي على موقف مشترك تجاه المشروع الأجنبي الأمريكي.

من هنا يأتي تبني قمة الثمانية للمشروع رغم استمرار الخلافات حول بعض التفاصيل متوافقاً إلى حد كبير مع الرغبات الأمريكية ومع إمكانية توظيفه في معركة الانتخابات الرئاسية أيضاً.

هنا لا يفيد التنويه بتأكيد القمة أن الإصلاح ينبثق من الداخل، وأن الدول الثمانية تريد تقديم «الدعم» فحسب.. فهذا ما يتناقض مباشرة مع حقيقة عدم وجود «ما ينبثق من الداخل» أصلاً ليتم دعمه من «الخارج»، علاوة على أن الدول المحلية التي تجعل قطاعات ضخمة من بنيتها الهيكلية، العسكرية، والأمنية، والسياسية، وحتى التعليمية والإعلامية، خاضعة عملياً ومنذ فترة زمنية طويلة، لتوجيهات جيش ضخم من الخبراء والمستشارين ومن العاملين باسم «شركات الأمن الأمريكية الخاصة».. هذه الدول لا تملك على أرض الواقع في «الداخل» ما يمكن فصله بصورة واضحة عن «الخارج»، إنما أصبحت التعابير المستخدمة ما بين «ينبثق» و«يدعم» وأمثالها، مجرد كناية عن «إجراءات» ينفذها أفراد السلطة المحلية تلقائياً وفق الإرادة السياسية الأجنبية، فتجد الدعم من الخارج، أو يتم «تجاوز» وجود هؤلاء الأفراد، ليجري تنفيذ الإجراءات